

## المُلخَص

تتناول هذه الأطروحة تحليل العلاقة بين "الأمن القومي والعولمة" ومدى انعكاس تلك العلاقة على مفهوم الأمن القومي. وتهدف الدراسة إلى الإجابة على أسئلة البحث الرئيسية وهي: ما هي المتغيرات الدولية التي رافقت العولمة؟ ما هي نوع العلاقة بين العولمة والأمن القومي من خلال دراسة أثر العولمة على السيادة؟ كيف ساهمت العولمة في إعادة تعريف الأمن القومي؟ وركز الباحث في دراسته على انعكاسات العولمة على سيادة الدول وأمنها القومي من النواحي السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية.

وقد أعاد الباحث دراسة مصادر تهديد الأمن القومي مراعيًا بذلك العوامل المستجدة، وأهمها الثورات الشعبية التي يشهدها الوطن العربي، التي تثبت أن الشعوب هي الضمانة الحقيقية للدفاع عن المصالح الوطنية العليا، ومواجهة التحديات والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البلاد، وأن إعطاء الحقوق الأساسية للمواطن في الحرية والعيش الكريم والعدالة الاجتماعية، هو الذي يوفر الحماية للنظام السياسي. ويرى الباحث أن آليات العولمة القاسية بحق الدول النامية، شكلت عاملاً مهماً، بصورة غير مباشرة، في قيام تلك الثورات، بالإضافة إلى ممارسة القمع وكبت الحريات من جانب الأنظمة الحاكمة، وانتشار مظاهر الفساد والمحسوبية في المؤسسات الحكومية المختلفة، وانعدام العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وتتألف الدراسة من أربعة فصول بالإضافة إلى الخاتمة والاستنتاجات التي توصل إليها الباحث. أما **الفصل الأول**، فيتناول الإطار النظري والمنهجية والنظريات السياسية المعتمدة في التحليل. ويتضمن **الفصل الثاني** ظاهرة العولمة من مختلف جوانبها وأبعادها وأدواتها والمواقف المتباينة منها. ويتضمن **الفصل الثالث**، ثلاثة محاور أساسية تدور حول المفاهيم التالية: الدولة، والسيادة، والأمن القومي وذلك بتأصيل هذه المفاهيم لتكون المصطلحات الواردة في الدراسة واضحة للقارئ، ويكشف الباحث في هذا الفصل عن أنه لا يوجد مساواة سيادية حقيقية بين الدول.

أما **الفصل الرابع** والأخير، فيتعرض إلى تأثيرات العولمة على سيادة الدولة وأمنها القومي بشيء من التفصيل، بحيث يجيب الباحث فيه عن أسئلة البحث الرئيسية ويبين حجم التراجع في سيادة الدولة وأمنها القومي في ظل العولمة. ويكشف الباحث في هذا الفصل عن إمكانية قيام الدول الغنية والمتقدمة صناعياً وتكنولوجياً واقتصادياً باستغلال آليات العولمة لخدمة مصالحها، وهو ما يؤدي

إلى تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بحجة التدخل الإنساني تارة أو الدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات، ومحاربة الإرهاب تارة أخرى، أو بحجة التفتيش على الأسلحة النووية، أو من خلال فرض برامج الإصلاح في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها من الحجج. وفي الخاتمة يجد فيها القارئ الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث.

ومن أهم النتائج باختصار، التراجع الكبير في دور الدولة ووظائفها، إذ لم تعد كما كانت قبل دخول مرحلة العولمة، تتمتع بسيادة شبه مطلقة وبخاصة على المستوى الداخلي، وذلك نتيجة ظهور فاعلين جدد في السياسة الدولية باتوا يشاركون الدولة دورها ووظائفها الأساسية، وبالتالي تقلصت الخيارات أمامها وانعكس ذلك سلباً على مستوى أمنها القومي حتى أنها فقدت السيطرة على اقتصادها الوطني إثر صعود دور المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها. وكذلك أصبحت الدولة عاجزة بسبب التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات عن التحكم في تدفق المعلومات والأفكار وتسلسلها إلى مجتمعاتها. وكذلك أفرغت العولمة نتيجة ذلك التقدم، الحدود السياسية والجغرافية من مضمونها، بعد أن كانت تشكل أحد مظاهر سيادة الدولة.

ونتيجة للمتغيرات في النظام الدولي، وما أحدثته العولمة من تأثيرات على سيادة الدول، التي انعكست على الأمن القومي، أدى ذلك بالضرورة إلى إعادة النظر بمفهوم الأمن القومي، الذي كان يتركز قبل اندلاع الثورات الشعبية والإطاحة ببعض أنظمة الحكم، في الحفاظ على تلك الأنظمة فقط. أما اليوم فقد أصبحت الحريات الأساسية للشعب ومشاركته الحقيقية في إدارة الحكم، تمثل أحد أهم مقومات الأمن القومي لأية دولة.

ورغم أن شعار العولمة الرئيسي قائم على توحيد كل شيء في هذا العالم، إلا أنها أدت إلى المزيد من الانقسامات داخل المجتمعات، والتفاوت في الدخل بين الدول والأفراد وفي داخل الدولة نفسها، حتى أن شعوب الدول الراحية للعولمة أخذت تخرج بمظاهرات واحتجاجات ضد العولمة، إذ أن العولمة زادت الغني غنى والفقير فقراً.

وأخيراً يرى الباحث أنه بالرغم من الآثار السلبية العديدة التي خلقتها العولمة على الدول النامية، إلا أنها تمثل حقيقة واقعة لا تستطيع قوة حتى الآن الوقوف في طريقها، ولذلك ينبغي على هذه الدول الاستفادة من بعض جوانبها الإيجابية مثل: وسائل الاتصال الحديثة والمعلومات، التي

ج

استطاعت الشعوب العربية، بإرادتها الحرة، تسخيرها في حشد طاقاتها حول قضية مشتركة أفضت إلى قيام هذه الثورات الشعبية، وبالتأكيد كانت الجماهير العربية مهياًة للنهوض نتيجة التراكمات عبر السنوات الماضية.